

مركز القدس للدراسات السياسية
وحدة الاستطلاعات وقياس الرأي

استطلاع للرأي العام الأردني
نظرة إلى البرلمان وقانون الانتخابات

نيسان / أبريل 2009

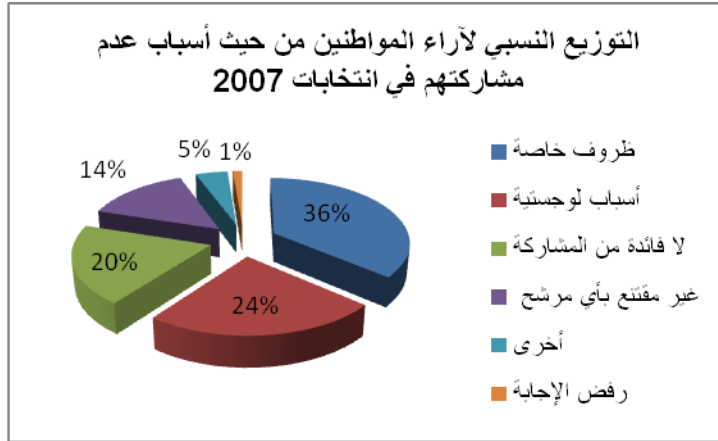
أجرى مركز القدس للدراسات السياسية استطلاعاً للرأي العام الأردني حول "البرلمان والانتخابات النيابية" خلال الفترة من 6 - 13 آذار / مارس 2009، بهدف التعرف على (1) نظرة المواطن للبرلمان الخامس عشر وتقييمه لأدائه... (2) أهم المشكلات (والأولويات الوطنية) كما يراها المواطن الأردني ويرتبها... (3) نظرة المواطن الأردني للبرلمان وقانون الانتخاب الذي يريد، وقد اشتملت العينة الوطنية على 1200 فرداً ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق، يتوزعون على مختلف محافظات، وبدرجة ثقة 95% ونسبة خطأ مسموح به (±4%).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، جرى استخدام أسلوب المعاينة الطبقيّة متعددة المراحل (ثلاث مراحل)، حيث جرى في المرحلة الأولى سحب عينة (بلوكات) وفي المرحلة الثانية جرى سحب عينة أسر، أما في المرحلة الثالثة فقد تم سحب فرد مؤهل من أفراد كل أسرة تم اختيارها في المرحلة السابقة.

والدراسة التي جرى تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، و ننشر اليوم ملخصاً تنفيذياً لها، هي جزء من مشروع "مرصد البرلمان الأردني" الذي ينفذه مركز القدس للدراسات السياسية بدعم من المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (IDN).

القسم الأول:

نظرة الأردنيين للانتخابات والمجلس الخامس عشر



➤ أفاد 58.7% من الأردنيين بأنهم شاركوا في انتخابات 2007، وقال 5.6% من المستجيبين أنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانوني (18 سنة) عند إجراء الانتخابات، في حين قال 35.6% من أفراد العينة أنهم لم يشاركوا في العملية الانتخابية لأسباب مختلفة.

➤ ولدى سؤال هؤلاء (الذين لم يشاركوا انتخابات 2007 وكانوا بلغوا السن القانوني في حينها) عن أسباب عدم مشاركتهم، قال 36.2% منهم أن

ظروفاً خاصة بهم حالت دون مشاركتهم، وعزا ربع أفراد العينة (24.1%) عدم المشاركة لأسباب لوجستية من نوع عدم ورود اسمه في كشوف المسجلين أو عدم امتلاكه لبطاقة هوية أو انتهاء صلاحيتها وغير ما هنالك، كما رد 19.6% من

المستطلعة آراؤهم السبب إلى انتفاء الفائدة من ال مشاركة في حين قال 14.4% أنهم ما كانوا مقتنعين بأي من المرشحين، وأورد 4.4% أسباباً أخرى ورفض 1.3% الإجابة على هذا السؤال.

➤ وبسؤال الذين شاركوا في الانتخابات النيابية، عن الدوافع والأسباب التي حدث بهم لانتخاب هذا المرشح أو ذلك، أعاد نصف المستجيبين تقريباً (47.7%) ذلك إلى الروابط العائلية والعشائرية وصلات القرابة والنسب التي تربطهم بالمرشح، في حين قال 16.2% لأنه "متقف وملم بقضايا الوطن والمواطن"، ورد 15.6% منهم السبب إلى "نزاهة المرشح وحسن سيرته وأخلاقه"، وقال 6.1% لأنه "حملته الانتخابية كانت مقنعة" في حين قال 5.2% "لأنه متدين"، و 4.3% لأنه نائب سابق خدم دائرته الانتخابية جيداً، ولم ينتخب على أسس سياسية وحزبية سوى 1.6%.

➤ ولم يظهر سوى 16.3% من الذين شاركوا في الانتخابات حماساً للمشاركة في الحملات الانتخابية لمرشحهم، في حين قال 83.7% أنهم لم يشاركوا.

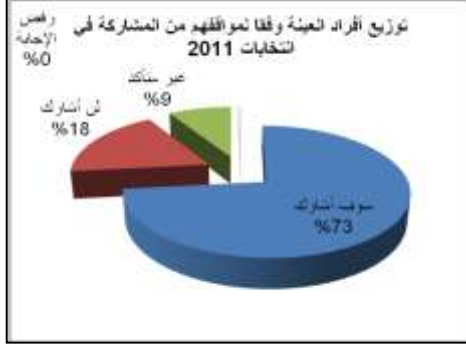
➤ ومن بين الذين شاركوا في انتخابات 2007، عبّر 87.3% منهم عن قناعته بأن لصوته أثر في تقرير نتائج الانتخابات، وقال 10% أن صوتهم غير مقرر، وأجاب 2.7% منهم بلا أعراف.

ظروفاً خاصة بهم حالت دون مشاركتهم، وعزا ربع أفراد العينة (24.1%) عدم المشاركة لأسباب لوجستية من نوع عدم ورود اسمه في كشوف المسجلين أو عدم امتلاكه لبطاقة هوية أو انتهاء صلاحيتها وغير ما هنالك، كما رد 19.6% من

جدول رقم (2) دوافع الناخبين لاختيار مرشحهم في الانتخابات النيابية		
العدد	%	
11	1.6	لانتماه السياسي أو الحزبي
336	47.7	لصلة قرابة عائلية وعشائرية تربطني به
37	5.2	لأنه متدين (رجل دين)
114	16.2	لأنه متقف وملم بقضايا الوطن والمواطن
5	0.6	لأنه رجل أعمال
13	1.9	لأنه واسع النفوذ
2	0.3	كونها امرأة
30	4.3	نائب سابق خدم دائرته الانتخابية جيداً
43	6.1	حملته الانتخابية مقنعة بشكل عام
110	15.7	نزاهة المرشح وحسن سيرته وأخلاقه
3	0.4	لا اعرف
1	0.1	رفض الاجابه
704	100	المجموع

- أما عن أسباب المشاركة في الانتخابات ابتداءً، فقد قال ثلاثة أرباع المستجيبين تقريباً (72.7%) أنه واجب وطني، مقابل 10.2% اعتبروا المشاركة نوعاً من المجاملة للمرشحين، وقال 9.8% بأنها تعزيز للديمقراطية، وصرّح 5.1% بأنهم فعلوا ذلك بغرض الحصول على منافع شخصية فورية أو بعد فوز مرشحه في الانتخابات.

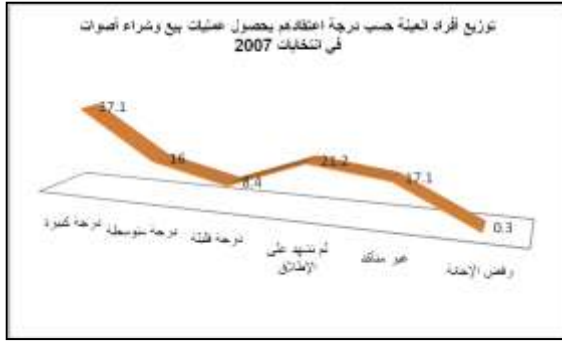
المشاركة في انتخابات 2011:



- وبسؤال أفراد العينة عما إذا كانوا ينوون المشاركة في انتخابات 2011 قال 73.2% بأنهم سيشاركون، في حين قال 18.1% بأنهم لن يفعلوا، وقال 8.6% بأنهم غير متأكدين، ورفض 0.1% الإجابة.

ملاحظة: سجّل إقليم الشمال أعلى نسبة (77.9%) للذين ينوون المشاركة في انتخابات 2011، يليه إقليم إقليم الجنوب (73.6%)، ثم إقليم الوسط (71.3%).

- خمس المستجيبين فقط (20.6%) سوف يعيدون انتخاب المرشح الذي سبق لهم أن اختاروه في انتخابات 2007 إذا أعاد ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة، في حين قالت نسبة مماثلة تقريباً (21%) بأنهم لن يفعلوا ذلك، وقال 17.1% بأنهم غير متأكدين بعد أو لا يعرفون من سينتخبون، في حين لم ينطبق السؤال على 41.2% من العينة، وأثر 0.2% عدم الإجابة.



ملاحظة: سجّل إقليم الجنوب أعلى نسبة (28.2%) للراغبين في انتخاب مرشح آخر غير الذي انتخبوه في عام 2007، في حين بلغت النسبة ذاتها في إقليم الشمال 23.6%، ثم إقليم الوسط 18.9%.

نزاهة الانتخابات النيابية – نقل الأصوات وبيعها:

- أعرب 37.1% من المستطلعة آراؤهم عن اعتقاده بان انتخابات 2007 شهدت إلى "درجة كبيرة" عمليات بيع وشراء أصوات الناخبين، وقال 16% أن هذه الممارسة وقعت بدرجة متوسطة، في حين قال 8.4% أنها حصلت بدرجة قليلة و21.2% قالوا أن الانتخابات لم تشهد مثل هذه الظاهرة، وقال 17.1% بأنه غير متأكد ولا يعرف، ورفض 0.3% الإجابة.
- وقال 33.2% أن الانتخابات النيابية الأخيرة شهدت عمليات نقل جماعي للأصوات بدرجة كبيرة، 18.1% قالوا بدرجة متوسطة، و10.6% قالوا بدرجة قليلة، و19.6% قالوا أن الانتخابات لم تشهد عمليات نقل جماعي للأصوات، وقال 18.4% بأنه غير متأكد ولا يعرف.
- الغالبية العظمى من الأردنيين (85.8%) أيدت فرض عقوبات أشد على المتورطين في ظاهرة بيع وشراء الأصوات، مقابل 10.7% رفضوا ذلك و3.2% غير متأكدين ولا يعرفون ما الذي يتعين عمله، وامتناع 0.2% عن الإجابة.
- الغالبية ذاتها تقريباً (84.5%) أيدت بدرجة كبيرة منع المرشح المتورط بشراء الأصوات من الاستمرار في ترشيحه، 5.6% أيدت هذا الإجراء بدرجة متوسطة، 5.9% أيدته بدرجة قليلة أو لم تؤيده على الإطلاق و3.9% قالوا: لا أعرف/غير متأكد.



متابعة المواطنين لأداء الم جلس ودرجة معرفتهم بالكتل النيابية:

- أظهرت نتائج الاستطلاع أن غالبية الأردنيين لا تتابع أعمال مجلس النواب وأنشطته، إذ قال 39.6% منهم أنهم لا يتابعون أعمال المجلس على الإطلاق و28% قالوا أنهم يتابعون بدرجة قليلة،

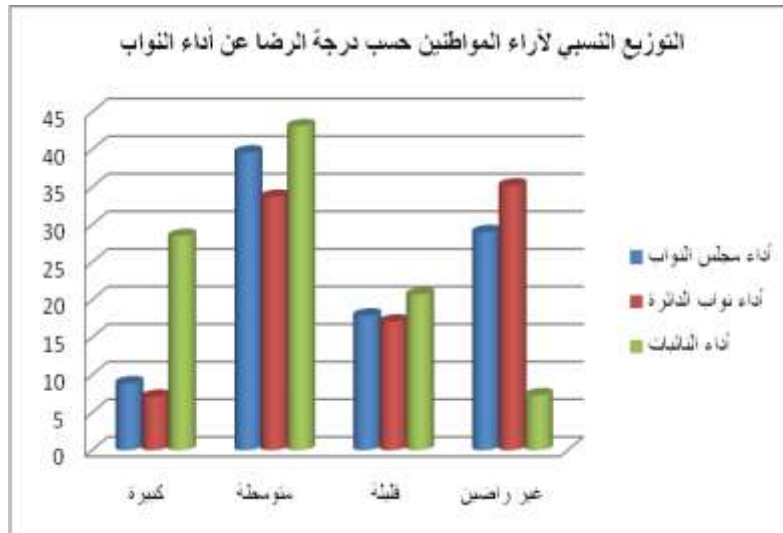
- مقابل 23.4% يتابعون بدرجة متوسطة و7% فقط يتابعون بدرجة كبيرة.
- ويسؤال الذين لا يتابعون أعمال المجلس عن سبب ذلك، قال 55.1% منهم "لست مهتما"، وأجاب 44.8% بأن "لا فائدة من ذلك"، ورفض 0.1% الإجابة على السؤال.
- ويسؤال المستجيبين عن مدى معرفتهم بوجود كتل برلمانية في المجلس، اتضح "النقص" في معرفة المواطنين بفعاليات المجلس ودرجة تتبعهم لأنشطته، فقد أفاد ثلثا المستجيبين تقريبا (65.9%) بأنهم لا يعرفون بوجود كتل برلمانية في المجلس في حين قال 16.6% أنهم يعرفون بوجودها، وأجاب 17.1% بلا أعرف/غير متأكد ورفض 0.4% الإجابة.
- ولدى الطلب إلى الأقلية (16.6%) التي تعرف بوجود كتل برلمانية أن تسمي بعضها، أخفق 37.9% في تقديم أسماء صحيحة وكان الخلط باديا في إجاباتهم بين الكتل واللجان الدائمة في مجلس النواب، وذكر 36.9% اسم كتلة حزب جبهة العمل الإسلامي، أما كتلة التيار الوطني، التي أسماها البعض بتسميات قريبة، وأحيانا كتلة المهندس عبد الهادي المجالي فقد ذكرها 21.1% من أفراد العينة، وذكر 4.2% كتلة الإخاء.
- ويسؤال المستجيبين ممن يعرفون بوجود كتل برلمانية عن الكتل الأقرب سياسيا إليهم، قال 32.5% لا توجد كتلة قريبة منهم، وذكر 26.9% أسماء لكتل غير موجودة أو لجان نيابية، في حين اعتبرا 24.3% أن كتلة حزب جبهة العمل الإسلامي هي الأقرب إليه، وقال 12.1% أنها كتلة التيار الوطني (بتسميات مختلفة أحيانا) في قال 2.5% أنها كتلة الإخاء، ورفض 1.8% الإجابة على هذا السؤال.
- أما عن أسباب تجمع النواب في كتل برلمانية، فقد تعددت آراء المستجيبين الذين يعرفون بوجود كتل برلمانية، لكنها رجحت المنابع والعلاقات الشخصية والاعتبارات الجهوية والعشائرية، وحل التقارب السياسي والفكري في آخر قائمة الأسباب التي تؤدي إلى تشكيل كتل نيابية.
- وردا على سواء حول المحددات التي تقرر شكل وطبيعة العلاقة بين النائب والحكومة، قال نصف المستجيبين تقريبا (49%) أنها المصلحة الوطنية العليا، في حين عبر 39.2% منهم عن اعتقاده بأنها المصلحة الشخصية للنائب ولخص 3.1% هذه المحددات بما أسماه "تصفية الحسابات" ورد الباقيون بأخرى ولا أعرف وغير متأكد.

التواصل بين النائب والناخب:

جدول رقم (3)		
أساليب التواصل وأماكن اللقاءات بين النائب وجمهوره		
المكان	نعم%	لا%
في مناسبة إجتماعية	61.9	38.1
في منزله	56.0	44.0
في مكتبه	38.4	61.6
في إجتماع عام ينظمه	21.1	78.6

- وبينت الدراسة كذلك، أن درجة التواصل بين النواب وناخبيهم ضعيفة للغاية، فقد أكدت العظمى من ال مستجيبين (88.6%) أن لا يتواصلون مع نواب دوائهم الانتخابية، في حين قال 11% فقط أنهم يتواصلون مع نوابهم، وامتعت 0.4% عن الإجابة.
- أما عن أشكال هذا التواصل وأماكنه عند حصوله، فقد شكلت المناسبات الاجتماعية الأسلوب الأكثر انتشارا للتواصل، تلتها اللقاءات في منازل النواب ومكاتبهم، لتحل في أسفل القائمة الاجتماعات العامة التي ينظمها النائب بغرض التواصل مع ناخبيه وجمهور دائرته الانتخابية.

درجة الرضا عن المجلس ونواب الدائرة:



- يسؤال أفراد العينة الوطنية عن درجة الرضا على أداء مجلس النواب الحالي (بعد انتهاء الدورة العادية الثانية للمجلس)، قال 8.9% منهم أنهم راضون بدرجة كبيرة و 39.6% بدرجة متوسطة، مقابل 17.9% قالوا أنهم راضون بدرجة قليلة و 29% غير راضين، و 4.3% غير متأكد/لأعرف، ورفض 0.3% منهم الإجابة على السؤال.
- أما عن مستوى الرضا عن أداء نواب الدائرة الانتخابية للمستجي ب، فقد قال 7.1% منهم أنهم راضون بدرجة كبيرة و 33.7% بدرجة متوسطة، في حين قال 17.1% أنهم راضون بدرجة قليلة و 35.2% غير راضين على الإطلاق،

وقال 6.6% غير متأكد/لا أعرف، ورفض 0.3% الإجابة.
 ➤ درجة الرضا عن أداء النواب في البرلمان كانت لافتة للانتباه، فقد قال 28.5% أنهم راضون بدرجة كبيرة عن أدائهم، و43.1% بدرجة متوسطة، و20.7% بدرجة قليلة أو غير راضين على الإطلاق، وقال 7.3% غير متأكد/لا أعرف، ورفض 0.3% الإجابة.

ملاحظة: بدأ لافتاً للانتباه أن المتوسط العام لدرجة الرضا عن أداء مجلس النواب بلغ 33.23 في حين بلغ المتوسط العام لدرجة الرضا عن نواب الدائرة الانتخابية 28.79، أما المتوسط العام لدرجة الرضا عن أداء النواب فقد بلغ 64.46

القسم الثاني: أولويات المواطن الأردني:

➤ احتلت قضايا الغلاء وارتفاع الأسعار (34.3%) والبطالة (21.7%) والفقر (17%) وتدني الأجور (7.7%) والفساد الإداري والمالي (5.4%)، المواقع الخمس الأولى في سلم الأولويات الوطنية كما حددته إجابات أفراد العينة الوطنية على سؤال (مفتوح) يطلب ذكر أهم هذه الأولويات، وقد لوحظ أن قضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والإعلام، لم تحظ بمكانة متقدمة على أجندة الأردنيين المنشغلين كما تشير كافة التقديرات بما يجابهون من تحديات اقتصادية واجتماعية.

جدول رقم (5) جدول يبين الترتيب التنازلي للأولويات الوطنية كما يراها الأردنيون	
%	
34.3	ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة
21.7	البطالة
17.0	الفقر
7.7	تدني الأجور
5.4	الفساد المالي والإداري
4.2	ندرة المياه
2.5	التعليم العالي
2.1	مشكلات البيئة والبيئة التحتية
1.4	التأمين الصحي والخدمات العلاجية
1.0	الديمقراطية والإصلاح السياسي
0.8	مشكلات اجتماعية وقيمي
0.4	تطوير قطاع الزراعة
0.3	أخرى
0.3	المواطنة والوحدة الوطنية
0.3	تطوير كفاءة القضاء وتعزيز استقلالته
0.3	تطوير أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي
0.2	الأمن الوطني ومحاربة الإرهاب
0.1	حرية الصحافة واستقلالية الاعلام
100.0	المجموع

➤ وحافظت هذه الأولويات على ترتيبها (تقريباً) حتى بعد أن تم تكبير المستجيبين بهذه الأولويات وطلب إليهم الإجابة بنعم أو لا عما إذا كانت هذه القضية أو تلك تعد بمثابة مشكلة تواجه المواطن الأردني في الوقت الحالي أما لا، حيث حافظت القضايا الخمس الأولى على نفس ترتيبها باستثناء تقدم الفقر على البطالة وبنسبة لا تذكر إحصائياً.
 ➤ كما ظلت قضايا الإصلاح السياسي والحريات العامة والتحويلات الديمقراطية في مرتبة متدنية في سلم أولويات المواطن الأردني المرحلة الحالي.

المجلس والأولويات الوطنية:

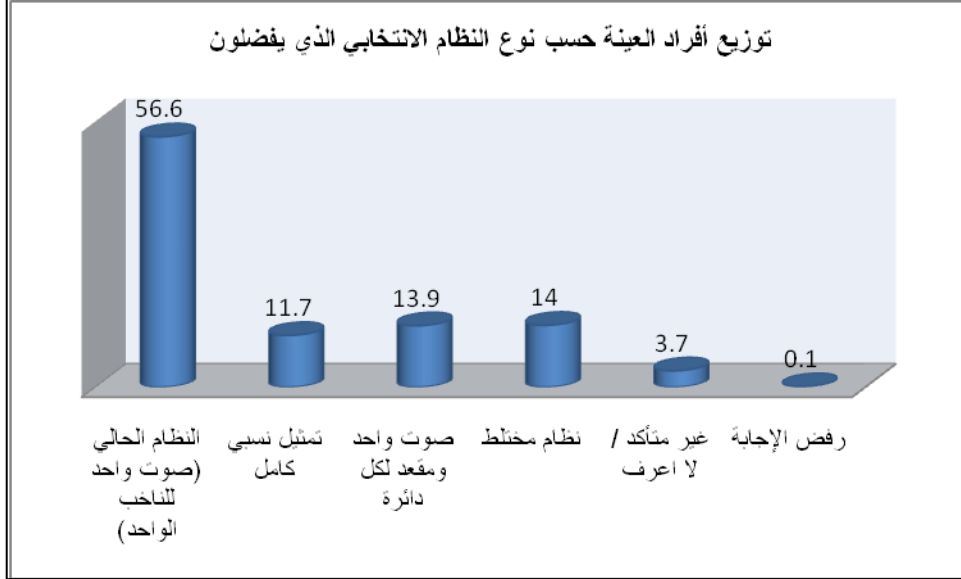
➤ ولدى سؤال أفراد العينة عن رأيهم في الكيفية التي عالج بها مجلس النواب الحالي هذه المشكلات، وتعامل فيها مع هذه الأولويات، قال 3.7% فقط أن أداء المجلس كان جيداً جداً، و20.1% قالوا أنه جيد و28.5% قالوا أنه مقبول أو متوسط، مقابل 41.4% قالوا أنه أداء ضعيف جداً، و6.3% غير متأكد / لا أعرف.
 ➤ ولم تختلف إجابات المستجيبين نوعياً عندما انتقل السؤال إلى تقييم أداء نواب الدائرة الانتخابية للمستجيب في التعامل مع هذه المشكلات، حيث وصف 3.7% الأداء بأنه جيد جداً و16.4% قالوا أنه جيد و22.8% قالوا أنه مقبول أو متوسط، مقابل 47.4% قالوا أنه ضعيف جداً، و9.5% أجابوا غير متأكد/لا أعرف.

➤ وعيّر ما يقرب من 70% من المستجيبين (69.6%) عن اعتقادهم بأن تقدماً لم يطرأ على معالجة هذه المشكلات برغم مرور ما يقرب من عامين على انتخاب المجلس الحالي، في حين قال 21.5% أن تقدماً قد طرأ في هذا المجال وقال 8.7% لا أعرف/غير متأكد ورفض 0.1% الإجابة على السؤال.

القسم الثالث: أي برلمان يريده الأردنيون ؟

أولا، النظام الانتخابي:

- اعتمدت الدراسة منهجية السؤال المباشر عن "النظام الانتخابي" الذي يفضله الأردنيون ويرون أنه الأنسب لمجتمعهم، بالإضافة إلى طرح عدد من الأسئلة غير المباشرة، المتعلقة بصورة البرلمان الذي يريده الأردنيون، وذلك انطلاقاً من فرضية تقول : أن المواطنين عموماً يختارون الأنظمة التي عرفوها وجربوها، في حين تبقى الأنظمة الأخرى عسيرة غامضة ومجهولة نسبياً برغم التوضيحات والشروحات السريعة التي يقدمها الباحثون الميدانيون الذين درّبوا خصيصاً على التمييز بين الأنماط الانتخابية المختلفة في هذا السياق،



- عرضت على المستجيبين أربعة أنماط انتخابية سائدة للاختيار من بينها، حيث أبدت غالبيتهم (56.6%) نظام الصوت الواحد للناخب الواحد المعمول به في الانتخابات النيابية الأردنية منذ العام 1993، وأيد %13.9 تقسيم الأردن إلى عدد من الدوائر مماثل لعدد من مقاعد المجلس النيابي، في حين أيد %11.7 تحويل الأردن إلى

جدول رقم (6)
التوزيع النسبي للمبجوثين حسب أنماط الانتخاب المفضلة والإقليم

المجموع	الإقليم			
	الجنوب	الشمال	الوسط	
56.6	55.2	60	55.4	النظام الحالي (صوت واحد للناخب الواحد)
11.7	11.2	9.7	12.5	تمثيل نسبي كامل
13.9	13	11.9	14.8	صوت واحد ومقعد لكل دائرة
14	14.7	15.9	13.2	النظام المختلط
3.8	5.9	2.5	4	غير متأكد

دائرة انتخابية واحدة واعتماد التمثيل النسبي الكامل، ودعم %14 النظام الانتخابي المختلط الذي يقوم على تخصيص صوتين لكل ناخب، واحد للقائمة الوطنية /الحزبية، وآخر لتمثل الدائرة، على أن يخصص نصف أو ثلث المقاعد النيابية للقوائم الحزبية /الوطنية على أن تخصص وبقيّة المقاعد لممثلي الدوائر الانتخابية الأخرى.

- وبالسؤال عن "عدالة" توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية وفقاً للنظام المعمول بها حالياً، انقسم الأردنيون مناصفة تقريباً في الإجابة على هذا السؤال : %44.3 منهم قالوا

أنه عادل، %41 قالوا أنه غير عادل، %14.5 قالوا غير متأكد/لا أعرف، و%0.2 رفضوا الإجابة.

ملاحظة: إقليم الشمال جاء أولاً من حيث الإحساس بعدم عدالة نظام توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية (49.2%) وصفوا النظام بغير العادل، يليه إقليم الوسط (38.3%) ثم الجنوب (36.8%).

- وعن "معايير العدالة في توزيع المقاعد على الدوائر"، قالت الغالبية العظمى من المستجيبين (72.2%) أنها "عدد السكان في كل دائرة"، و%11.2 قالوا بوجود إعطاء المناطق الأقل حظاً استثناءات خاصة، وتحدثت %14.7 عن "ضرورات الحفاظ على هوية البرلمان" وقال %0.4 أخرى و%1.6 غير متأكد/لا أعرف.

ثانياً، جهة الإشراف على الانتخابات النيابية:



أيدت غالبية المستجيبين (51.2%) تشكيل مفوضية وطنية عليا مستقلة للانتخابات، تشرف عليها من الألف إلى الياء، على أن تتشكل من شخصيات وطنية موثوقة ومشهود بكفاءتها ونزاهتها، فضلا عن قضاة رفيعي المستوى وممثلي لإدارات الدولة ذات الصلة، في حين أيد 22.8% بقاء وزارة الداخلية كجهة منوط بها تنظيم الانتخابات والإشراف عليها، وطالب 21.5% أن تكون وزارة العدل هي جهة الإشراف، وقال 3.9% غير متأكد/لا أعرف و0.6% طالبوا بجهات إشراف أخرى كشيوخ العشائر ورجال الدين وغيرهم.

ثالثاً: الرقابة على الانتخابات:

جدول رقم (7)
درجة قبول أو رفض الأردنيين لمختلف أشكال الرقابة على الانتخابات النيابية

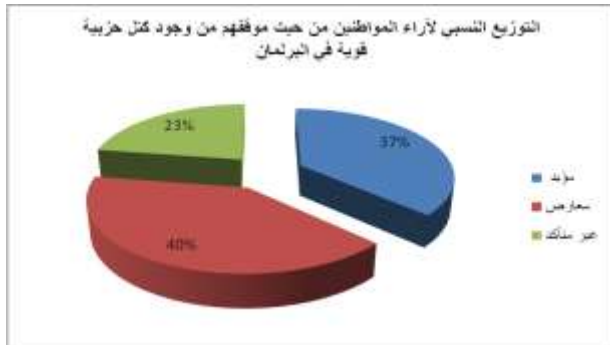
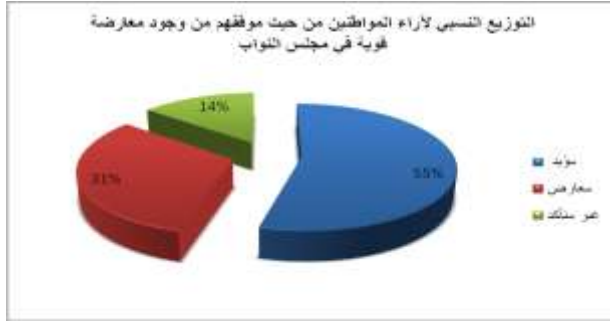
نوع الرقابة	نعم		لا		لا أعرف
	العدد	%	العدد	%	
أهلية مستقلة	1122	93.5	67	5.6	10 (0.9%)
رقابه عربية	426	35.5	744	62.0	30 (2.5%)
رقابة دولية	271	22.6	893	74.4	37 (3%)

أيدت الغالبية الساحقة من الأردنيين (93.5%) وجود رقابة محلية على الانتخابات ، تقوم بها هيئات أهلية مستقلة من منظمات اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني، وعارضها 5.6% من أفراد العينة.

وانخفضت النسبة بشكل كبير جداً لدى السؤال عن رأي المستجيب بوجود رقابة عربية على الانتخابات، حيث أيد ثلث الم ستجيبين تقريبا (35.5%) رقابة عربية على الانتخابات، وعارضها 62%، وقال 2.5% أنه غير متأكد/لا أعرف.

وأيد أقل من ربع الأردنيين (22.6%) وجود رقابة دولية على الانتخابات، وعارضها ثلاثة أرباع الأردنيين (74.4%) وقال 3% غير متأكد / لا أعرف.

رابعاً، البرلمان، الأحزاب والمعارضة:



أكثر من نصف الأردنيين (54.3%) أيدوا وجود معارضة قوية في البرلمان، وعارض ذلك 31.3% منهم، وقال 13.5% بانهم غير متأكدين ولا يعرفون، ورفض 0.8% الإجابة.

37% من الأردنيين أيدوا وجود كتل حزبية كبرى وفاعلة في مجلس النواب، وعارض ذلك 40.5% منهم، وقال 22.3% غير متأكد /لا أعرف، وامتنع 0.2% عن الإجابة على السؤال.

14.4% من الأردنيين أيدوا بدرجة كبيرة تشكيل الحكومة من قبل الكتلة/التيار/ الحزب الذي يحصل على غالبية المقاعد في مجلس النواب، 18.5% أيدوا بدرجة متوسطة، 13.1% أيدوا بدرجة قليلة، 34.1% لا يؤيدون على الإطلاق، 19.1% غير متأكد/لا أعرف، و0.7% رفض الإجابة.

ولدى سؤال أفراد العينة عما إذا كانوا سيمنحون أصواتهم لمرشح حزبي أم مستقبل، ويفرض أنهم سيشاركون في الانتخابات المقبلة، قال 10.5% أنهم سيختارون مرشحا حزبيا في حين قال 71.9% أنهم يفضلون مرشحا مستقلا، وتبين أن 11.7% غير متأكدين أو لا يعرفون بعد، ورفض 1.4% الإجابة، وأصر 4.4% على رفض السؤال الافتراضي وعبر عن رفضهم المشاركة في الانتخابات المقبلة.

خامسا: الكوتات في مجلس النواب:

➤ الكوتا النسائية:

- ✓ ثلاثة أرباع الأردنيين تقريبا (72.4%) يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء (كوتا) في مجلس النواب، مقابل ربع (24.1%) لا يقبل بذلك، و3.5% غير متأكد/ لا أعرف.
- ✓ وللتعرف على درجة تأييد الكوتا النسائية ومستواها، طلب إلى المستجيبين الإجابة على سؤال "إلى أي درجة توافق على تخصيص كوتا نسائية: 41.1% قالوا إلى درجة كبيرة، 28.4% إلى درجة متوسطة، 5.7% إلى درجة قليلة، 21.3% بلامانة لا أوافق على الإطلاق، 3.2% غير متأكد/ لا أعرف، 0.3% رفض الإجابة.
- ✓ هؤلاء (70.2% من الأردنيين) رأوا أن "نظام الكوتا" عزز دور المرأة في الحياة العامة، مقابل 23.2% قالوا بخلاف ذلك، و6.6% غير متأكد/ لا أعرف.
- ✓ ورأت غالبية أردنية واضحة (61.7%) أن طريقة احتساب الكوتا بحاجة لتعديل، مقابل 24.3% رأوا الاستمرار بها كما هي عليه، وقال 13.2% غير متأكد/ لا أعرف، و0.9% رفض الإجابة.
- ✓ أي 58.5% من الأردنيين زيادة عدد "المقاعد الإضافية" المخصصة للنساء، عارض الزيادة 37.2%، وقال 4.3% غير متأكد/ لا أعرف، و0.1% امتنع عن الإجابة.
- ✓ وبسؤال أفراد العينة الوطنية عن أفضل طريقة لتمثيل المرأة في البرلمان، الكوتا أم من ضمن "مقاعد مضمونة على لوائح الأحزاب في نظام انتخابي نسبي كامل أم مختلط، فضل 41.3% من الأردنيين نظام الكوتا، وأيد 39.8% المقاعد المضمونة على لوائح الأحزاب، وقال 16.7% أنهم غير متأكدين أو لا يعرفون، ورفض 2.2% الإجابة.
- ✓ وحثت غالبية الأردنيين (54%) الأحزاب على تقديم مرشحات على قوائم الانتخابية، وفي مواقع مضمونة إذا ما جرى اعتماد نظام نسبي كامل أو مختلط، وعارض هذا التوجه 30.4% منهم، وقال 14.4% غير متأكد/ لا أعرف، ورفض 1.3% الإجابة.

➤ الكوتا المسيحية:

جدول رقم (8)							
درجة تأييد الأردنيين للكوتات المختلفة المعمول بها في قانون انتخاب مجلس النواب							
الدرجة	النساء		البادية		المسيحيين		الشركس والشيشان
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
إلى درجة كبيرة	493	41.1	442	36.9	315	26.2	274
لى درجة متوسطة	341	28.4	387	32.3	384	32.0	369
لى درجة قليلة	68	5.7	105	8.7	157	13.1	175
لا أوافق على الإطلاق	256	21.3	188	15.7	258	21.5	279
لا أعرف	39	3.2	72	6.0	79	6.6	96
رفض الاجابه	3	0.3	6	0.5	7	0.6	7
المجموع	1200	100	1200	100	1200	100	1200

- ✓ أيد 26.2% من الأردنيين بدرجة كبيرة تخصيص عدد من المقاعد في مجلس النواب للمواطنين المسيحيين، و32% أيدوا "الكوتا المسيحية" بدرجة متوسطة، و13.1% بدرجة قليلة و21.5% لا يؤيدون على الإطلاق، و6.6% غير متأكد/ لا أعرف، و0.6% رفض الإجابة.

➤ كوتا الشركس والشيشان:

- ✓ أيد 22.8% بدرجة كبيرة تخصيص مقاعد للمواطنين من أصول شركسية وشيشانية، وأيد الفكرة ذاتها بدرجة متوسطة 30.7% من العينة، و14.6% بدرجة قليلة، 23.3% لا يؤيدون على الإطلاق و 8% غير متأكد/ لا أعرف، و0.6% رفض الإجابة.

➤ كوتا البادية (الدوائر المغلقة):

- ✓ أي 36.9% من الأردنيين وبدرجة كبيرة تخصيص مقاعد للبدو في مجلس النواب، 32.3% أيدوا بدرجة متوسطة، 8.7% أيدوا بدرجة قليلة، 15.7% رفضوا على الإطلاق، 6% غير متأكد/ لا أعرف، و0.5% رفض الإجابة.

✓ في المقابل، أيد ربع الأردنيين تقريبا (25.6%) وبدرجة كبيرة إضافة كوتا البدو (الدوائر المغلقة) إلى مقاعد المحافظات المناظرة لها وإدماجها فيها، في حين أيد الفكرة بدرجة متوسطة 30.8% من الأردنيين، وبدرجة قليلة 13.1%، ولم يؤيدها على الإطلاق 22.1%، وقال 8.1% غير متأكد/لا أعرف، و6% رفض الإجابة.

سادسا: شروط الترشيح للانتخابات النيابية:

➤ **سن الترشيح:**
✓ عارضت غالبية الأردنيين (71%) تخفيض سن المرشح للانتخابات من 30 عاما إلى 25 عاما، وأيد التخفيض 28% فقط، وقال 1.1% غير متأكد/لا أعرف.

➤ **المستوى التعليمي للمرشح:**
✓ أيدت غالبية عظمى من الأردنيين (86.2%) ضرورة أن ينص قانون الانتخابات، وفي بند شروط الترشيح لعضوية المجلس على "حد أدنى معقول" للمستوى التعليمي للمرشح، وعارض 12% منهم وقال 1.7% غير متأكد/لا أعرف، و0.1% امتنع عن الإجابة.

➤ **الحد الأدنى للمستوى التعليمي للمرشح:**
✓ أما عن المستوى التعليمي للمرشح فقد اقترح ثلاثة أر باع الأردنيين تقريبا (72.1%) أن يكون حاملا للشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس، ليسانس)، 17.9% دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراة)، 9.1% شهادة الثانوية العامة، و0.9% شهادة الإعدادية.

سابعا: قواعد ومبادئ عامة:

➤ **الطعون:**
✓ أيد نصف الأردنيين (49.8%) أن يتولى القضاء مسائل البت في الطعون في نتائج الانتخابات النيابية، وقال 34% أنه يتعين ترك مسؤولية البت في الطعون للجهة المشرفة على الانتخابات، وقال 10.9% فقط أنه يتعين ترك المسألة للبرلمان نفسه، كما هو معمول به حاليا، واقترح 5.3% جهات أخرى (لجان خاصة، محكمة دستورية وغير ذلك).



➤ **المال السياسي - تكاليف الحملات:**
✓ أكثر من ثلثي الأردنيين (68.1%) طالبوا بتحديد سقف أعلى لتكاليف الحملات الانتخابية ومصروفاتها، تفاديا لانتشار ما بات يعرف باسم "المال السياسي"، 23.5% رفضوا مثل هذا التحديد، 8.3% قالوا غير متأكد/لا أعرف، و0.1% رفض الإجابة.

➤ **الأردنيون في الخارج:**
✓ ثلاثة أرباع الأردنيين (74%) أيدوا مشاركة الأردنيين المقيمين في الخارج في الانتخابات النيابية، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتمكينهم من مزاوله هذا الحق والواجب، 24.1% قالوا بخلاف ذلك، و1.9%، قالوا غير متأكد/لا أعرف.

➤ **تصويت العسكريين:**
✓ غالبية الأردنيين (69.8%) أيدت تصويت العسكريين في الانتخابات النيابية، 25.7% عارضت ذلك، 3.9% غير متأكد/لا أعرف، و0.6% رفض الإجابة.